جمعية مصارف الامارات

التقرير السنوي
لعام 2008

بعـــض التطـــورات الاقتصـــادية العامـــة :

- **دولة الامارات العربية المتحدة .**
- **الدول العربية و مجلس التعاون الخليجي**
- **القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة**
- **القطاع المصرفي العربي .**

جمعيـــــة مصـــــارف الإمـــــارات :

- **عضوية الجمعية .**
- **أنشطة الجمعية .**

بعض التطورات الاقتصادية العامة

2008

دولة الإمارات العربية المتحدة

حفلت أجندة الاقتصاد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة خلال العام 2008 بجملة من القرارات والمبادرات والانجازات المهمة التي شكلت دعماً أساسياً لاستمرار نموه وتحقيقه لمزيد من الانجازات والنتائج الايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي وتعزيز قدراته وأساليبه في مواجهة التحديات المحلية والخارجية خاصة تلك الاجراءات التي اتخذت لمواجهة تطورات الأزمة المالية العالمية .

وقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، أن الامارات قادرة على الحد من تأثيرات الأزمة المالية العالمية من خلال ضخ السيولة ووضع القوانين وتعزيز انتاجية المؤسسات الوطنية ، وإذ أشار سموه لتأثر الامارات بالركود الاقتصادي العالمي ، أكد أن ذلك لن يُثني الدولة عن المضي في خطط وبرامج النهوض بالصناعات النفطية وزيادة قدرتها الانتاجية من النفط الخام والغاز والبتروكيميائيات .

ورأى سمو الشيخ خليفة أن ميزانية الحكومة الاتحادية للعام 2009 التي تعتبر الأضخم منذ قيام اتحاد الامارات تعكس تو افر الموارد المالية وإرادة فعلية بالمزيد من الانفاق في جميع القطاعات ، وأكد أن تراجع أسعار النفط لن يثنينا عن الاستمرار بتوفير الاعتمادات المالية لهذه الميزانية وعدم اقتطاع أي جزء منها تحت تأثير الأزمة ، وأكد سموه أن دولة الامارات ستركز استثماراتها في الدا خل في إطار عملية التنمية الشاملة وقال : " بقدر ما نبحث عن فرص استثمارية مجدية في الخارج ، نعمل بشكل جدي على استقطاب استثمارات خارجية لبلادنا " .

وقد أكد سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، موقف دولة الامارات تجاه الأزمة المالية العالمية بأن

الحكومة والجهات المختصة في الدولة تعاملت مع تداعيات هذه الأزمة بكل تروٍ وحكمة ، معتبراً بأن النظام المالي العالمي وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها ، داعياً سموه إلى مزيد من التعاون الجاد والتنسيق الكام ل بين مختلف المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم للحد من التداعيات السلبية للأزمة الطارئة وآثارها على برامج وخطط التنمية في مختلف دول العالم ، وأكد قائلاً : " إن اقتصادنا كان ولا يزال بخير " .

من ناحية أخرى أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال ترؤسه اجتماعاً تنسيقياً مع مدراء الدوائر الاقتصادية في الامارات أن تنسيق الجهود وتوحيدها بين الجهات الاتحادية والمحلية ضرورة أساسية للحد من تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة ، وقد انبثق عن الاجتماع تشكيل لجنة طوارئ مشتركة للتعامل مع التحديات الاقتصادية في الدولة وتبني سياسة فعالة وتقديم التوصيات العاجلة لمجلس الوزراء .

– تشير التوقعات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة للعام 2008 إلى أن قيمته ارتفعت بنسبة 13,9% ليصل إلى 801 مليار درهم (218,1 مليار دولار) مقابل 703 مليار درهم (191,4 مليار دولار) في عام 2007 .

وحققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية نمواً جيداً يقدر ب 8,4% ليصل مجموع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي إلى 495,5 مليار درهم (134,9 مليار دولار) مقابل 457 مليار درهم (124,4 مليار دولار) في عام 2007 وبما نسبته حوالي 62% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 ، والتي بلغت ما نسبته 65% عام 2007 .

أما القطاع النفطي فقد حقق معدل نمو مرتفع بنسبة 24,2% ليصل إلى 305,5 مليار درهم (83,2 مليار دولار) مقابل 246 مليار درهم (67 مليار دولار) في عام 2007 حيث تعتبر هذه العائدات الممول الأساسي للموازنة السنوية والتي صدرت بدون عجز ، كما أنها تغطي الانفاق الحكومي والذي يعتبرالمحرك الاول للأنشطة

الاقتصادية في الدولة ، هذا وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى حوالي 38% لعام 2008 في حين كانت قد بلغت 35% في عام 2007 .

- تشكيل مجلس لتنسيق السياسات المالية الحكومية :

تم تشكيل مجلس لتنسيق السياسات المالية والحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 39 لسنة 2008 ويختص بالمهام التالية :

- جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة .
- السياسات المالية الحكومية .
- التشاور حول مشروعات الموازنات وأوجه الصرف الحكومي على مستوى الدولة لما يدعم التنمية الاقتصادية في الدولة .
- السياسات الخاصة بتنمية الايرادات والسياسات الضريبية .
- التصنيف الائتماني السيادي للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية .
- آليات تمويل المشروعات سواء عن طريق الاقتراض أو السندات .

- أعلن معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن اللجنة الوزارية للتشريعات انتهت من دراسة مشروع قانون لتنظيم عمليات الائتمان بالدولة حيث سيتناول القانون كافة الأمور المتعلقة بقواعد وأسس منح الائتمان وسبل توفير قاعدة بيانات لعمليات الائتمان بالدولة بما يكفل تنظيم هذه العمليات ويساعد على استمرار الاستقرار الاقتصادي بالدولة .

ومن ناحية أخرى توقع معالي وزير الاقتصاد صدور قانون الشركات الجديد بالدولة خلال عام 2009 مشيراً إلى أن مشروع القانون مازال قيد الدراسة حيث شهد تعديلات لمعالجة نقاط الضعف في قانون الشركات الحالي وسيحدث القانون الجديد نقلة كبيرة عند صدوره على صعيد تحسين المناخ الاقتصادي وبيئة الأعمال في الدولة .

- صندوق النقد الدولي يؤكد متانة اقتصاد الامارات :

أكدت مؤسسات مالية دولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة بفضل المرونة التي يتمتع بها والتي مكنته من الوقوف بصلابة في وجه الأزمة المالية العالمية .

وتوقع الصندوق أن يسجل اقتصاد الامارات نمواً إيجابياً خلال عام 2009 يبلغ 3,3% وهي النسبة التي تعتبر الأفضل عند مقارنتها باقتصادات بلدان أخرى ناشئة سريعة النمو.

هذا وذكرت تقارير صادرة عن مؤسسات مالية دولية أن توقعاتها بمواصلة الاقتصاد الوطني مسيرة النمو رغم التباطؤ الناجم عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية إنما يرجع إلى نجاح الامارات خلال السنوات الأخيرة في توجيه جزء كبير من مداخيلها النفطية إلى الاستثمار الداخلي وتوظيفها في مشاريع بنية تحتية تنموية طموحة تخدم الرؤية المستقبلية للدولة واستراتيجيتها في التنويع الاقتصادي .

- مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2009 :

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية في شهر أكتوبر 2008 برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله ، **مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية** 2009 والتي بلغت 42 مليار و 200 مليون درهم بدون عجز مالي للسنة الخامسة على التوالي وبزيادة تقدر ب 21% عن السنة المالية لعام 2008 .

هذا وحظي قطاع التعليم بنسبة 23% وقطاع الخدمات بنسبة 37% من الميزانية المذكورة م ما يؤكد اهتمام الحكومة بتطوير قطاعي التعليم والخدمات خاصة الصحية للمواطنين .

- ارتفع حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2007 بنسبة 3% إلى 13,2 مليار دولار ما يعادل 48,6 مليار درهم مقابل 12,8 مليار دولار في عام 2006 بحسب تقرير الاستثمار الاجنبي لعام 2008 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وصنف التقرير دولة الامارات في المركز الثاني عربياً من حيث أكثر الدول جذباً للاستثمار الاجنبي المباشر بعد المملكة العربية السعودية التي استقطبت استثمارات بقيمة 24 مليار دولار .

– ذكر تقرير صادر عن مركز دبي المالي العالمي أن قيمة الأصول لأربعة من صناديق الاستثمار في الامارات بلغت 6,5 مليار دولار وشهدت صناديق الاستثمار العقاري أعلى مستويات نمو في الحجم على مستوى الدولة حيث نمت من 45 مليون دولار عام 2004 إلى 1,9 مليار دولار .

– بلغت قيمة الصادرات البترولية من دولة الامارات في عام 2007 ما يقرب من 100,2 مليار دولار من اصل 2,038 تريليون دولار قيمة الصادرات البترولية الدولية .

وبذلك تعد دولة الامارات من الدول المصدرة الرئيسية للبترول على مستوى العالم حيث تأتي في المرتبة الرابعة بعد دول الاتحاد الاوروبي وروسيا والمملكة العربية السعودية .

– ضمن مؤشر مؤسسة هيرتدج للحرية الاقتصادية لعام 2009 الذي يعتمد على 10 مقومات رئيسية لقياس مستوى الحرية الاقتصادية تقدمت الامارات من المركز 63 إلى المركز 54 عالمياً بتقدير 64,3 نقطة (على أساس مؤشر من 100 نقطة) .

كما احتلت المركز السادس عربياً ضمن هذا المؤشر ، وبحسب مؤشر 2009 فقد استحقت الامارات تقدير 99,9 نقطة من حيث الحرية المالية الحكومية لتكون بذلك الأولى على مستوى العالم.

– احتلت دولة الامارات المرتبة 46 عالمياً والرابعة عر بياً في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال للعام 2008 ، وذلك إلى جانب تصدرها تصنيف مؤشر القدرة التنافسية في مجال المعلومات في منطقة الشرق الأوسط .

– حافظت دولة الامارات على صدارتها عربياً لمعدل استخدام الانترنت بنسبة بلغت 37,79% واستخدام الكمبيوتر بنسبة قدرها 26,44% ودخول 1,482 مليون جهاز جديد حيز الاستخدام خلال العام 2007 .

– جاءت الامارات في المرتبة الثانية عربياً بعد قطر والمرتبة 35 دولياً على مؤشر مدركات الفساد للعام 2008 الصادر من منظمة الشفافية الدولية . وقد ذكر أن التحسن في نتيجة دولة الامارات على المؤشر يعود إلى تعزيز دائرة المراجعة المالية .

– أرجع تقرير أصدرته الأمم المتحدة حول أداء الحكومات الالكترونية في العام 2008 تقدم الامارات إلى المرتبة الأولى عربياً و ال32 عالمياً من أصل 192 دولة على مستوى العالم في مجال تطبيقات الحكومة الالكترونية إلى التطور الهائل الذي شهدته الخدمات الالكترونية وخاصة فيما يتعلق باختصار الوقت لانجاز المعاملات .

– تم تصنيف الامارت في المرتبة السادسة عالمياً والأولى إقليمياً في استقطاب العمالة الأجنبية وخدمات التوظيف المتعلقة بهذه العمالة .

– أكدت وكالة التقييم الائتماني الدولي (موديز) أن تراجع أسعار النفط لن يؤثر في التقييم السيادي المرتفع للامارات مؤكدة قدرة الاقتصاد الاماراتي على مواصلة تحقيق معدلات نمو جيدة لسنوات مقبلة في ظل التقييمات الايجابية التي ما تزال تتمتع بها الدولة عند مستوى Aa2 الذي يعتبر أفضل تقييم سيادي للدول في منطقة الشرق الأوسط .

– احتلت دولة الامارات المرتبة 14 بين 181 دولة في تصنيف البنك الدولي لسهولة ممارسة العمل حول العالم .

وذكر تقرير التصنيف أن الاقتصادات التي تمتاز بكفاءة جمركية وتمتلك شبكة مواصلات على مستوى عال الجودة ولا تتطلب كثيراً من الاوراق المستندية ، وتجعل من المطابقة مع الاجراءات الاستيرادية والتصديرية أكثر سهولة وأقل كلفة هي الأكثر تنافسية في هذا المجال على المستوى العالمي .

– جاءت الامارات في المركز العاشر بين أكبر الدول في العالم من حيث إجمالي الفوائض المالية في العام 2007 وذلك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي .

وقال الصندوق إن إجمالي الفوائض المالية العالمية وصل عام 2007 إلى 1,68 تريليون دولار، وصلت حصة أكبر 10 دول فيها إلى 70% .

وبلغ فائض ميزان المدفوعات لدولة الامارات بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2008 والذي أصدره صندوق النقد الدولي حوالي 39,11 مليار دولار (143,53 مليار درهم) و يعادل 21% من إجمالي الناتج المحلي .

– اعتبر تقرير متخصص حديث بأن الامارات أكبر مصدر للصكوك بالدولار في العالم حيث ساهمت الامارات في عام 2008 بنحو 35,6% من إصدار الصكوك الاجمالي العالمي البالغ 15 مليار دولار ، جاء القسط الأعظم منها من قطاعات الخدمات المالية والعقارات.

إمارة أبوظبي :

– أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، بصفته حاكم لإمارة أبوظبي القانون رقم 7 لسنة 2008 الذي يقضي بإنشاء مركز الاحصاء – أبوظبي تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويتمتع بالاستقلال المالي والاداري والأهلية القانونية الكاملة للتصرف وهو المصدر الوحيد للاحصاءات الرسمية على مستوى الامارة .

– أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي القانون رقم 14 لسنة 2008 بشأن إنشاء جهاز أبوظبي للمحاسبة كهيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع سمو ولي عهد أبوظبي وتحل محل جهاز الرقابة المالية ويكون للجهاز رئيس من المواطنين يصدر بتعيينه مرسوماً أميرياً بناءاً على اقتراح سمو ولي العهد ويكون بدرجة رئيس دائرة .

ويهدف الجهاز الجديد إلى التحقق من صحة التقارير المالية وإلتزام كافة الجهات الخاضعة بالقوانين واللوائح .

– أصدر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي توجيهاته بانشاء محاكم متخصصة تنظر في القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة تشمل قضايا المقاولات والانشاءات ومحاكم لقضايا المصارف والمؤسسات المالية والأوراق المالية والاستثمار ومحاكم متخصصة في قضايا النزاعات الصناعية وما الى ذلك من امور اقتصادية اخرى.

– توقع تقرير صادر عن غرفة تجارة وصنا عة أبوظبي أن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للامارة خلال عام 2008 نحو 501 مليار درهم .

وذكر التقرير أن الناتج المحلي الاجمالي للامارة مرشح لتحقيق نمو بنسبة تصل إلى 14,5% بالاسعار الجارية و 7,3% بالاسعار الثابتة (الحقيقية) .

وفيما يتعلق بتطور القطاعات الاقتصادية (عدا النفط الخام) فمن المتوقع أن تحقق القطاعات الاقتصادية نسبة نمو لا تقل عن 14,8% في مجملها وأن يستمر قطاع التشييد والبناء في قيادة القطاعات الأخرى بنسبة نمو لا تقل عن 20% .

ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للامارة ما نسبته 44% في عام 2008 في حين كانت مساهمتها بنسبة 42% في عام 2007 .

كما قدرت حجم الاستثمارات الأجنبية المتوقعة والواردة لإمارة أبوظبي بحوالي 10 مليارات درهم خلال عام 2008 وبحيث يصبح الاجمالي المتوقع للاستثمارات لنحو عشرة آلاف شركة أجنبية في أبوظبي 131 مليار درهم بنهاية 2008 .

– **<u>الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي :</u>**

أعلنت حكومة أبوظبي عن إطلاق خطة طويلة المدى لتحويل اقتصاد الامارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي ، وتقدم الوثيقة التي جاءت تحت عنوان " الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي " خطة شاملة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة من خلال :

* احراز معدلات نمو اقتصادي مقدارها 7% سنوياً حتى عام 2015 ، وبعدها 6% حتى عام 2030.
* زيادة الناتج المحلي بمقدار 5 أضعاف بحلول عام 2030 .
* تقليل الاعتماد على النفط .
* السيطرة على التضخم .
* الوصول إلى مرحلة (التوظف الكامل) للمواطنين .

وتركز الرؤية التي جاءت في 140 صفحة ، على سبعة مجالات في مقدمتها بناء بيئة أعمال منفتحة ومندمجة في الاقتصاد العالمي ، وتبني سياسة مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية .

– توقع تقرير اقتصادي أن يبلغ حجم الاستثمارات على مشروعات جديدة في خمسة قطاعات رئيسية بإمارة أبوظبي حتى نهاية عام 2010 حوالي 1,925 تريليون درهم تتوزع كالتالي :

1,2 تريليون درهم	على قطاع البناء والانشاءات
290 مليار درهم	على قطاع السياحة
75 مليار درهم	على قطاع الخدمات
120 مليار درهم	على قطاع الطاقة والمياه
240 مليار درهم	على قطاع الصناعة

– أعلنت خمس من كبرى شركات الاستثمار والتطوير العقاري في أبوظبي عن إطلاق شركة (أبوظبي للتمويل المساهمة الخاصة) برأسمال يبلغ 500 مليون درهم

لتوفير التمويل للأفراد في سوق العقارات في أبوظبي والتي ستوفر بشكل مبدئي قروض عقارية لمشتري المنازل في الامارة وتمثل المشاريع العقارية للشركات المؤسسة أكثر من ثلثي الوحدات العقارية الجديدة تقريباً في أبوظبي .

إمارة دبي :

– أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ، بصفته حاكم إمارة دبي القانون رقم 1 لسنة 2009 بشأن الميزانية العامة لإمارة دبي للعام المالي 2009 بإجمالي 135 مليار درهم وبنمو 11% عن ميزانية عام 2008 محققة فائضاً في الميزانية المجمعة بلغ 3 مليارات درهم .

– أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن را شد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ، بصفته حاكم دبي قانون الرهن التأميني في إمارة دبي ، والذي حمل رقم 14 لعام 2008 وتضمن القانون خمسة فصول تشرح عبر 35 مادة كل ما يتعلق بإجراءات الرهن التأميني على العقار وآثاره القانونية والجها ت المعنية به واجراءات التنفيذ على العقار المرهون ، كما تنظم العلاقة بين الراهن والمرتهن ودائرة أراضي وأملاك دبي المعنية بتنفيذه وحقوق كل طرف وواجباته .

– أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ، بصفته حاكم إمارة دبي قانوناً بشأن إنشاء مؤسسة دبي لإدارة وتنظيم الفعاليات برأسمال قدره 150 مليون درهم وتهدف المؤسسة حسب نص القانون إلى المساهمة في تعزيز مكانة الامارة لتكون مركزاً دولياً للفعاليات والمؤتمرات والمعارض المختلفة .

– حققت استثمارات حكومة دبي من خلال عدد من الشركات التي تملكها بالكامل وكذلك حصصها في بعض الشركات المساهمة العامة صافي أرباح في العام 2007 لتصل إلى 33,085 مليار درهم .

– تعتزم شركة (دوبال) استثمار 700 مليون درهم في خطوة تهدف إلى زيادة طاقتها الاجمالية إلى 1,5 مليون طن سنوياً ، وأعلنت (دوبال) عن تدشين أول مسبك من نوعه في المنطقة باستثمارات إجمالية بلغت 100 مليون درهم وبحيث تصل الطاقة الانتاجية الاجمالية لهذا المسبك إلى 80 ألف طن سنوياً من معدن الالمنيوم .

– تشهد إمارة دبي حالياً تنفيذ مشار يع عملاقة لتطوير قطاع الطيران وإنشاء مرافق رديفة يتم العمل على إنجازها تباعاً وحتى العام 2012 بتكلفة 300 مليار درهم من إجمالي الاستثمارات المتعلقة بإقامة أرقى البنى التحتية في كافة القطاعات الاقتصادية بتكلفة 800 مليار درهم .

– يتواصل العمل في تنفيذ مشروع مدينة (دبي وورلد سنترال) التي تبلغ تكلفة بنيتها التحتية 33 مليار دولار وتقام على مساحة 140 كيلومتر مربع بمنطقة جبل علي وتتضمن مطار يعد واحداً من أكبر المطارات في العالم كما يتضمن المشروع عدة مدن متخصصة منها مدينة للطيران ، و مدينة للخدمات اللوجستية ، ومدينة للتجارة ، ومنتجع للجولف ، بالاضافة إلى مدن سكنية ومرافق خدمية وترفيهية وسياحية .

– دخلت أنظمة السكك الحديدية ، لأول مرة ، في البنية التحتية للمواصلات في الدولة ، بعد أن أعلنت حكومة دبي إقامة شبكة لقطارات الانفاق بقيمة 15 مليار درهم .

وتمتد شبكة القطارات ، التي ستنفذ على مرحلتين تنتهي في العام 2013 نحو 72 كيلومتراً من الانفاق و 51 كيلومتراً من الجسور العلوية لتسيير 100 قطار تخدم في 55 محطة أنفاق .

وشهد العمل في المرحلة الثانية من مشروع مترو دبي (الخط الأخضر) تقدماً ملموساً حيث يتواصل العمل لتشييد 6 محطات تحت الأرض و 12 محطة فوق الأرض ومن المقرر أن ينتهي العمل في مارس 2010 في المشروع الذي شمل تشييد خط بطول 23 كيلومتراً .

الامارات الشمالية :

شهدت الامارات الشمالية إقبالاً كبيراً من المستثمرين المحليين والأجانب مع امتداد النهضة العقارية إليها مدعومة بطرح المزيد من المشاريع العقارية الجديدة في إمارة الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة وعجمان والتي شهدت إطلاق 20 مشروعاً خلال النصف الأول من العام 2007 وحده ، بتكلفة 20 مليار درهم ، حيث شهدت إمارة الشارقة طرح ستة مشا ريع تطويرية أهمها مشروع (صير بونعير) فيما تم في إمارة رأس الخيمة إطلاق مشروع مشترك مع إحدى الشركات الأمريكية لبناء مجمع إقليمي عملاق لقطاع الضيافة العالمي تحت اسم (منطقة الضيافة الدولية للتجارة والتدريب) بتكلفة 10 مليارات درهم .

وانتهت شركة تعمير القابضة في الشارقة من تنفيذ أعمال البنية التحتية لمشروع (مدينة السلام) التي يتم إنجازها على ثلاث مراحل تتجاوز الاستثمارات فيها 30 مليون درهم ، وتضم 20 برجاً سكنياً وتجارياً فخماً .

ووقعت هيئة رأس الخيمة للاستثمار على صفقة في 18 يوليو 2007 مع إحدى الشركات اليابانية العالمية لشراء الجزيرة الرابعة من جزر مشروع المرجان بقيمة 3,4 مليار درهم التي تعتزم الشركة تحويلها إلى متنجع سياحي فخم بطابع ياباني .

وتجاوز حجم الاستثمارات العقارية في إمارة عجمان 7 مليارات دولار خلال العامين 2006 و 2007 من بينها مشروع (مدينة الامارات) التي تطوره شركة (آر القابضة) باستثمارات تصل إلى 4 مليارات دولار ، فيما تعتزم إطلاق مشروعين جديدين خلال العام 2007 بتكلفة 15 مليار دولار لتطوير منطقة الزوار ، وإطلاق مشروع (عجمان مارينا) ، وتصل قيمة الاستثمارات العقارية الجديدة في إمارة أم القيوين إلى نحو 42 مليار درهم .

الدول العربية
و دول مجلس التعاون الخليجي

– ذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 أن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المقدر بالاسعار الجارية بلغ حوالي 1472 مليار دولار في عام 2007 محققاً نمواً بحوالي 14% بالمقارنة مع 18,2% في عام 2006 .

وقد ساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة عائدات صادرات النفط خلال العام .

كما شهدت الدول العربية جميعها خلال عام 2007 تحسناً في مستوى دخل الفرد من الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة مع عام 2006 وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بالاسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 4188 دولار للفرد عام 2006 إلى حوالي 4661 دولار عام 2007 مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ 11,3% مقارنة بمعدل 15,9% عام 2006 .

كما ورد في تقرير لغرفة تجا رة وصناعة أبوظبي بأن الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغ 804,2 مليار دولار لعام 2007 بمعدل نمو بنسبة 12,7% مقارنة بمبلغ 713,5 مليار دولار لعام 2006 حسب الجدول التالي :

الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بليون دولار

	%	2007	2006	
UAE	16,4	190 و–	163,3	الامارات
Bahrain	21,8	19 و–	15,6	البحرين
K.S.A.	8,8	376 و–	345,7	السعودية
Oman	13,8	40,1	35,4	عمان
Qatar	29,9	67,8	52,2	قطر
Kuwait	9,9	111,3	101,3	الكويت
Total of G.D.P.	12,7	804,2	713,5	إجمالي الناتج

*** المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – غرفة تجارة وصناعة أبوظبي**

" اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "

تضمن البيان الختامي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التاسع والعشرين بمسقط اعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الاساسي للمجلس النقدي الخليجي الذي سيتولى استكمال المتطلبات الفنية للاتحاد النقدي والتهيئة لتأسيس البنك المركزي الخليجي وإصدار العملة الموحدة ولكن بدون مشاركة من سلطنة عمان .

هذا وقد أظهرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العرب ية تقدماً ملموساً على الصعيد الاقتصادي خاصة مع إعلان السوق الخليجية المشتركة في الدوحة عام 2007 فضلاً عن الاتفاق على التعرفة الجمركية الموحدة مما يعزز مسيرة التعاون الاقتصادي ، ويؤمل بعد إقرار الاتحاد النقدي المشار إليه أن يبدأ العمل به اعتباراً من عام 2010 ومرادفاً لاطلاق العملة الموحدة .

" أثر الأزمة المالية العالمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية "

– دعا اتحاد غرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماع في دبي إلى التصدي بشكل موحد لتداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة من خلال تصور مشترك لحجم تأثيرات تلك الأزمة وسبل الاستفادة منها عبر توجيه الاستثمارات الخليجية إلى الداخل وزيادة التبادل التجاري البيني بين دول المجلس وبين الدول الخليجية والعربية .

وبحسب بيانات اتحاد الغرف فقد قفز حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 18 مليار درهم خلال عام 2002 إلى 31 مليار درهم في عام 2005 ثم إلى 45 مليار درهم في عام 2008 .

وقد توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي في دول الخليج العربية إلى 5,1% عام 2009 بالمقارنة مع 6,8% عام 2008 ومن الممكن أن يشهد مزيداً من التراجع بسبب الظروف الاقتصادية العالمية المتدهورة .

وفي توقعاته للنمو العالمي في عام 2009 فقد خفض الصندوق نسبة هذا النمو لتتراوح بين 1% و 1,5% مع تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وذكر أن فرص النمو الاقتصادي العالمي تدهورت في الشهور القليلة الماضية وتراجعت ثقة المستهلكي ن والشركات إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود ، وانخفض النشاط أيضاً بصورة حادة وسيشهد عام 2009 تحديات هائلة للاقتصاد العالمي .

– قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعليق المفاوضات الجارية منذ 20 عاماً مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية التجارة الحرة وقد أعلن عن ذلك الأمين العام للمجلس وأضاف سنعلق المفاوضات حتى يوافق الجانب الأوروبي على التوقيع على مشروع الاتفاقية في صيغته الأخيرة مؤكداً أن دول المجلس قدمت الكثير من التنازلات واستجابت للمطالب العديدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي .

– حسب تقدير مطورين عقاريين لسنة 2008 فقد بلغ حجم السوق العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من تريليون دولار (3,68 تريليون درهم) وتستحوذ دولة الامارات العربية المتحدة منها على ما يزيد عن 900 مليار دولار (3,3 تريليون درهم) أي على نحو أكثر من 90% مما يؤكد متانة القطاع العقاري في الامارات .

– يتواجد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست حالياً بين 114 – 120 مشروعاً لتوليد الطاقة يبلغ إجمالي تكلفتها مجتمعة بين 160 – 200 مليار دولار .

كما أن دول المجلس أصبحت تلعب دوراً متزايداً كبلدان مصدرة لرؤوس الأموال إلى الدول النامية حيث قدرت تلك الأموال بنحو 30 مليار دولار لعام 2008 حسب تقرير البنك الدولي حول التنمية العالمية .

– سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية رقماً قياسياً بلغ 62 مليار دولار في عام 2006 بنمو 36% عن الرقم المحقق في عام 2005 بموجب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) .

واعتبر التقرير أن هذا النمو يعكس حجم الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ساعد على ذلك عدة عوامل منها ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بفضل الارتفاع الكبير في

إيرادات النفط وجهود الاصلاح الاقتصادي الذي نفذته دول عربية خصوصاً برامج التخصيص وفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والتقدم الكبير في مجال تحسين مناخ الأعمال .

– كشف رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزر اعة للبلاد العربية أن حجم السيولة المتوافرة في مختلف الدول العربية تتجاوز ثلاثة تريليونات دولار وتستعد للدخول في مشاريع جديدة بمختلف القطاعات والتوجهات الاستثمارية .

– قدرت دراسة قامت بها شركة عالمية متخصصة في مجال الاستشارات الادارية الاستراتيجية حجم رؤوس الأموال المتوفرة للاستثمار في القطاعين العام والخاص بقيمة 4 تريليونات دولار في منطقة الشرق الأوسط وترتبط هذه القوة الاستثمارية الكبيرة ارتباطاً وثيقاً بصناديق الثروات السيادية حيث ارتفعت قيمة الأصول التي تديرها هذه الصناديق بمعدل 18% خلال العامين 2006 و 2007 لتصل إلى 3,3 تريليونات دولار على الصعيد العالمي وتشكل الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط نسبة 50% من هذه الصناديق .

– أكد صندوق النقد العربي أن تحويلات العاملين بالخارج تعتبر أهم المصادر المالية التي تتدفق إلى الدول العربية المصدرة للعمالة مشيراً أن هذه التحويلات تتجاوز 24,4 مليار دولار سنوياً .

وبمقارنة نسبة تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة إلى الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول مجتمعة ، فقد بلغ متوسط هذه النسبة نحو 5,3% في حين أن بعض الدول العربية شكلت تحويلات العاملين إليها أهمية نسب ية زادت عن ذلك المتوسط ومنها :

الأردن بلغت نسبة تحويلات العاملين 19,7% من الناتج المحلي الاجمالي
لبنان بلغت نسبة تحويلات العاملين 19,3% من الناتج المحلي الاجمالي
فلسطين بلغت نسبة تحويلات العاملين 15,4% من الناتج المحلي الاجمالي
المغرب بلغت نسبة تحويلات العاملين 8,8 % من الناتج المحلي الاجمالي
مصر بلغت نسبة تحويلات العاملين 5,6 % من الناتج المحلي الاجمالي

القطاع المصرفي
في دولة الامارات العربية المتحدة

نجحت دولة الامارات العربية المتحدة في استيعاب الصدمة الأولى للأزمة المالية العالمية حيث اتخذت القيادة والحكومة سلسلة من الخطوات كإجراءات وقائية من أي تأثيرات محتملة لهذه الأزمة على الجهاز المصرفي المحلي وعلى الاقتصاد الوطني .

وفي هذا الاطار قررت الحكومة بناءاً على توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، دعم وحماية القطاع المصرفي بدولة الامارات بمبلغ وصل إلى 120 مليار درهم على دفعتين : الأولى من خلال وضع المصرف المركزي مبلغ 50 مليار درهم تسهيلات لمصلحة البنوك العاملة في الدولة لاستخدامها عند الحاجة والثانية حين قررت الحكومة تحويل مبلغ 70 مليار درهم لوزارة المالية وتكليف المصرف المركزي ووزارة المالية بوضع الآليات المناسبة لضخ هذه السيولة في القطاع المصرفي خلال الفترة القادمة وقد تم تشكيل لجنة مختصة لمتابعة تنفيذ قرارات واجراءات مجلس الوزراء في هذا الشأن .

هذا بالاضافة إلى إصدار الحكومة قرارات تضمن الودائع في البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة لمدة 3 سنوات إلى جانب توفير ضمانات لعمليات الاقتراض فيما بين البنوك العاملة ، وضمان عدم تعرض أي من البنوك الوطني ة لأية مخاطر ائتمانية .

كما أنه وفي مبادرة لتعزيز الملاءة المالية لخمسة بنوك وطنية في إمارة أبوظبي ، فقد أعلنت حكومة أبوظبي بأنها ستقوم بشراء سندات مؤهلة للتصنيف ضمن الشق الأول من رؤوس أموال تلك البنوك بقيمة إجمالية قدرها 16 مليار درهم .

وستكون تلك السندات غير محددة الأجل ويحق للبنوك المصدرة سدادها بالكامل وفقاً لشروط معينة وذكرت حكومة أبوظبي أن هذه المبادة تشكل خطوة استراتيجية واستباقية من شأنها تأكيد الثقة في المؤسسات المصرفية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة عالمياً ، وتأتي بعد إكما ل عملية المراجعة الشاملة لخطط نمو القطاع المصرفي ولتنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية الطموحة في إمارة أبوظبي .

كما أعلنت حكومة دبي عن طرح برنامج سندات طويل الأجل يعد الأكبر في تاريخ الدولة بقيمة 20 مليار دولار (73,4مليار درهم) ، اكتتب مصرف الامارات المركزي على الاصدار الأول منه بقيمة 10 مليارات دولار (36,75 مليار درهم) وذلك بهدف تأمين التمويل اللازم للوفاء بالتزاماتها المالية ومواصلة برامج التنمية .

وقد أكد معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بأن اجمالي ما استفادت منه ال بنوك من التسهيلات المقدمة لها من المصرف المركزي نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية بلغت أقل من 15 بالمائة ، وفي وقت لاحق انخفضت هذه النسبة إلى الصفر بحسب تصريحات صحفية لمعاليه الأمر الذي يدل على سلامة السيولة لدى البنوك وتوفرها بالشكل المناسب ، و أكد بأنه لا توجد مشكلة سيولة في دولة الامارات ولفت أن أزمة السيولة في العالم ناجمة عن ارتفاع سعر الاقتراض بين البنوك بسبب الأزمة المالية العالمية .

وقد أشار معالي المحافظ إلى قيام المصرف المركزي بتوجيه المصارف بعدم إلزام عملائها بتسييل موجوداتها من الاسهم نتيجة الظروف السلبية التي تشهدها أسواق المال المحلية مؤكداً أن تداعيات الأزمة المالية العالمية مازالت في بدايتها وهي تؤثر على جميع دول العالم بعد أن أصابت القطاعات المالية والمصرفية العالمية بالصدمة ، واعتبر معاليه أن الاندماجات بين البنوك يمكن أن تكون أحد ا لحلول الناجحة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية .

– وكان معالي محافظ المصرف المركزي قد صرح خلال وجوده في واشنطن لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين بأن البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة تتمتع بموقف مالي قوي ، إذ ان ملكية ودائع العملاء فيها موزعة كما يلي :

- مواطنون 75%
- عرب 8%
- حنسيات أخرى 17%

أما ودائع بين البنوك فتبلغ نسبتها إلى إجمالي الموجودات 12,7% ، ومعظمها ودائع مملوكة للبنوك في الدولة .

من جانب الأصول فإن أصول البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية العاملة في الدولة توجد الغالبية العظمى منها في دولة الامارات وأطرافها معروفة ومليئة ، بعكس ما هو موجود في اقتصادات أخرى حيث الأطراف في تلك الدول كثير منها غير معروفة .

أما عن رؤوس أموال البنوك واحتياطاتها فإنها تبلغ 11,02% من موجودات البنوك وهذه تعتبر نسبة عالية وفقاً لمعايير بازل 2 .

لذلك فإن البنوك الوطنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الدولة ترتكز على أسس سليمة وقوية، قوامها 77,4% من مصادر التمويل المأمونة .

هذا وتوقع معالي أحمد حميد الطاير نائب رئيس جمعية مصارف الامارات رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ان تحقق المصارف العاملة بالدولة معدلات نمو جيدة في أرباحها خلال العام الحالي رغم الأزمات المالية التي حدثت في الفترة الأخيرة.

وقال ان بنوك الإمارات تتميز بسياساتها الاستثمارية المتوازنة مما مكنها من مواجهة التحديات التي حدثت مؤخر ا بقوة ولم تتعرض لمشكلات كبيرة كما حدث في فترات لبنوك أخرى . وأعلن انه بعد التطورات العالمية الأخيرة استحدثت جمعية مصارف الإمارات لجنة فنية متخصصة لإدارة المخاطر يشارك فيها كبار المسؤولين عن المخاطر في البنوك الكبرى بالدولة.

وقال انه على البنوك ان تولي موضوع إدارة المخاطر أهمية كبرى خصوصا بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأسواق العالمية . وأكد ان مؤشرات المصارف خصوصا فيما يتعلق باستخدامها 15% من التسهيلات التي وفرها المصرف المركزي لدعم السيولة تظهر ان هذه البنوك في وضع جيد ولا يدعو للقلق. وقال ان كل المؤشرات تدل على متانة الجهاز المصرفي الإماراتي وعدم تأثره بصورة كبيرة بالأزمة المالية العالمية خصوصا بعد ان حققت البنوك معدلات نمو ممتازة في أرباحها بالربع الثالث من العام الحالي تجاوزت في أحيان كثيرة 50%.

مؤشرات القطاع المصرفي في الدولة

أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي في الدولة نمواً في الأداء خلال عام 2008 مقارنة بأداء عام 2007 حسب احصائيات المصرف المركزي وذلك على النحو التالي :

(مليار درهم)

	2008	2007	النمو
إجمالي الموجودات	1480,5	1223,-	%21
إجمالي القروض والتسهيلات	1018,5	696,5	%46,2
إجمالي الودائع	922,5	716,-	%28,8

ذكرت إحصائيات المصرف المركزي لنهاية شهر ديسمبر 2008 بأن عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة قد بلغ 52 مصرف (24 مصرف وطني + 28 مصرف أجنبي) كما بلغ إجمالي عدد هذه المصارف وفروعها 860 بما فيها مكاتب الصرف ووحدات الخدمة المصرفية الالكترونية كالتالي :

714 للمصارف الوطنية

146 للمصارف الأجنبية

كما أظهرت إحصائيات المصرف المركزي لمنتصف عام 2008 الأرقام التالية :

عدد المصارف الاستثمارية	: 2
عدد المصارف المتخصصة	: 2
عدد شركات التمويل	: 19
عدد مؤسسات التنمية	: 2
عدد مؤسسات الاستثمار	: 2
عدد مكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية	: 86
عدد شركات الاستثمار المالية	: 17
عدد محلات الصرافة	: 481 (منها 108 مقر رئيسي)

– بلغ عدد الصرافات الآلية المنتشرة ضمن شبكة الامارات 2129 صراف آلي بنهاية النصف الأول لعام 2008 .

شهد قطاع الصيرفة الاسلامية في الدولة توسعاً كبيراً خلال عام 2008 مع تدشين 3 مصارف جديدة لعملياتها وهي :

1 ـ بنك نور الاسلامي برأسمال تجاوز 3 مليارات درهم وقام بتدشين عملياته رسمياً في شهر يناير 2008 من خلال 10 فروع في مختلف أنحاء العالم .

2 ـ مصرف الهلال برأسمال 4 مليارات درهم مملوكاً بالكامل لحكومة أبوظبي والذي دشن عملياته رسمياً خلال شهر يونيو 2008 .

3 ـ مصرف عجمان برأسمال وصل إلى مليار درهم وتم طرح 55% من أسهمه للاكتتاب العام وأعلن عن تدشين المصرف لعملياته رسمياً من خلال الربع الأخير من عام 2008 .

هذا وقد ظهرت أسماء 17 مصرفاً وطنياً في دولة الامارات العربية المتحدة على قائمة أكبر ألف بنك في العالم ، كما ظهرت أسماء 7 مصارف وطنية في الدولة على قائمة أول 25 مصرف عربي حسب ما نشرته مجلة (ذي بانكر) في عددها يوليو 2008 .

- ذكرت إدارة الدراسات التابعة لدائرة التخطيط والاقتصاد بأبوظبي بأن عدد الجهات التمويلية للقطاع العقاري في الدولة تقدر بحولي 13 جهة تمويلية تتوزع بين شركات متخصصة وبنوك ، كما بلغ حجم الاقراض العقاري 64 مليار درهم حتى شهر سبتمبر في عام 2008 مقابل 58 مليار درهم في عام 2007 .

- تشير الاحصائيات الصادرة عن لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي أن أعداد المواطنين والموظفين في القطاع المصرفي بلغت بنهاية عام 2008 مقارنة بعام 2007 على النحو التالي :

التاريخ	العدد الاجمالي للموظفين	عدد المواطنين	نسبة التوطين
2007/12/31	32723	10566	%32,3
2008/12/31	37964	11808	%31,1
الفارق	5241	1242	%1,2-
نسبة التغير	%16	%11,7	%1,2-

كما أن نسبة التوطين في مجال مديري الفروع ارتفعت إلى 68,42% مقابل 65,96% لعام 2007 في حين حقق 11 مصرفاً نسبة توطين 100% في منصب مديري الفروع .

عمليات المقايضة (Swap) درهم / دولار أمريكي

- بغرض توفير مزيد من الخدمات للقطاع المصرفي ، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي تقديم تسهيلات المقايضة (درهم / دولار أمريكي) للبنوك العاملة في الدولة وذلك وفقاً للاجراءات التالية :

1 - تمنح هذه التسهيلات إلى كافة البنوك العاملة في الدولة بغض النظر عما إذا كان لديها عجز أو لم يكن لديها عجز في صافي مراكزها بالدرهم .
2 - تبدأ هذه العمليات بشراء المصرف المركزي الدولار الأمريكي مقابل الدرهم (آنياً) وبيعه الدولار الأمريكي مقابل الدرهم (آجلاً) في نفس الوقت .
3 - تكون فترات استحقاق هذه التسهيلات على النحو التالي :
أسبوع ، شهر ، شهران ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر ، تسعة أشهر واثنا عشر شهراً .

المعاملات المالية التي تتم إلكترونياً عن طريق مقسم الامارات الالكتروني

أعلن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي أن إحصاءات مقسم الامارات الالكتروني للنصف الأول من سنة 2008 أظهرت زيادة ملحوظة في عدد وقيمة المعاملات المالية التي تتم إلكترونياً عن طريق المقسم ، فقد ارتفع إجمالي عدد هذه المعاملات المالية إلى 17 مليون معاملة مالية مقارنة ب 12,388 مليون معاملة في النصف الأول من سنة 2007 ، أي بزيادة نسبتها 37,2% .

كذلك ، بلغت القيمة الاجمالية للمعاملات المالية 18,291 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2008 ، مقارنة ب 11,640 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2007 ، أي بزيادة نسبتها 57,13% .

أمّا بالنسبة لعدد وقيمة المعاملات الم الية التي تمت خلال ربط مقسم الامارات الالكتروني مع المقسمات الالكترونية لدول مجلس التعاون فقد ارتفع إجمالي عدد تلك المعاملات المالية إلى 681 ألف معاملة مالية في النصف الأول من سنة 2008 ، مقارنة ب 633 ألف معاملة مالية في النصف الأول من 2007 ، أي بزيادة نسبتها 7,61% ، وارتفعت القيمة الاجمالية لتلك المعاملات المالية أيضاً إلى 849 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2008 مقارنة ب 758 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2007 ، أي بزيادة نسبتها 12% .

تشغيل النظام الالكتروني لمقاصة الشيكات باستخدام صورها (ICCS)

أعلن المصرف المركزي أن مقاصة الشيكات في دولة الامارات العربية المتحدة قد دخلت عهداً جديداً ، اعتباراً من 12 يوليو 2008 ، إذ اعتباراً من هذا التاريخ ، أصبحت كافة البنوك العاملة في دولة الامارات مربوطة بنظام إلكتروني جديد لمقاصة الشيكات باستخدام صورها ، ومن شأن هذا النظام الجديد أن يمكن من إجراء مقاصة إلكترونية للشيكات بغض النظر عن المكان الذي تقدم فيه .

- **دمج المصرفين العقاري والصناعي في بنك الامارات للتنمية :**

تنفيذاً للقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء برئاسة صاحب الس مو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، اتخذ المجلس الوزاري للخدمات قراراً بشأن دمج المصـــرف العقـــاري والمصرف الصناعـــي في كيان واحد تحت اسم " بنك الامارات للتنمية " حيث سيكون له آثار إيجابية كبيرة على القطاع المصرفي والمالي والعقاري.

- **مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب :**

ألقى معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال لدولة الامارات العربية المتحدة كلمة افتتاحية في الاجتماع العام الثامن لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) لمكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب والذي استلمت دولة الامارات رئاسته عام 2008 وقد بذلت جهوداً مقدرة من أجل نمو وازدهار المجموعة وقد أشار معالي المحافظ إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة أظهرت تصميمها القوي على مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب من خلال وضعها لإطار قا نوني ورقابي ومؤسسي قوي يتماشى مع التوصيات الأربعين والتوصيات التسع الخاصة لمجموعة العمل المالي (الفاتف) .

وأكد معالي المحافظ أن الانضمام إلى المجهودات الدولية والاقليمية بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب هو أحد الاستراتيجيات الرئيسية لدولة الامارات .

القطاع المصرفي العربي

– حققت المصارف العربية الكثير من الانجازات المصرفية الهامة منذ مطلع الألفية الثالثة وكان أبرزها توسع نشاطها الاجمالي وزيادة إمكاناتها على صعيد تعبئة المدخرات المحلية وكذلك استقطاب ودائع غير المقيمين بمعدلات لا بأس بها وزيادة التمويل لعملية التنمية الاقتصادية مع توسع دائم في قواعدها الرأسمالية ، وكان هذا مترافقاً مع برامج الاصلاح والمعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي في الدول العربية .

هذا وقد ارتفعت الموجودات المالية لدى القطاع المصرفي العربي بشكل كبير في عام 2007 حيث بلغت نحو 1,69 تريليون دولار بنسبة نمو حوالي 30% عن عام 2006 والتي وصلت فيه الموجودات إلى 1,30 تريليون دولار فيما شكل إجمالي موجودات مصارف دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 1,106 تريليون دولار نحو 65,4% من إجمالي موجودات المصارف العربية وتصدرتها في الترتيب دولة الامارات العربية المتحدة بإجمالي موجودات بلغ 335,8 مليار دولار عام 2007 ثم السعودية بمبلغ 286,7 مليار دولار والبحرين بمبلغ 245,8 مليار دولار للترتيب الثاني والثالث على التوالي.

القطاع المصرفي العربي			
(مليار دولار أمريكي)			
	2007	2006	نسبة النمو%
إجمالي الموجودات	1690,275	1297,964	%30
إجمالي القروض والتسليفات	830,426	644,293	%29
إجمالي الودائع	997,463	799,535	%25
إجمالي الأموال الخاصة	160,688	129,897	%24

القطاع المصرفي الخليجي			
(مليار دولار أمريكي)			
	2007	2006	نسبة النمو%
إجمالي الموجودات	1106,238	816,861	%35
إجمالي القروض والتسليفات	546,813	406,268	%35
إجمالي الودائع	589,514	462,017	%28
إجمالي حقوق المساهمين	119,034	92,996	%28

*** المصدر : اتحاد المصارف العربية**

وقد بلغ عدد المصارف العربية نحو 470 مؤسسة في نهاية عام 2007 بما في ذلك 45 مصرفاً إسلامياً .

ويبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي العربي أكثر من 370 ألف موظف في إطار شبكة واسعة من الفروع عربياً ودولياً وصلت إلى أكثر من 15 ألف فرع في نهاية عام 2006 .

هذا وباتت الموجودات الاجمالية للمصارف العربية البالغة 1,69 تريليون دولار والمشار إليها تمثل نحو 125% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة في عام 2007 مما يعكس درجة العمق المالي الكبير لاقتصاد المنطقة العربية .

وبالنسبة لقطاع الصيرفة الاسلامية فإن عدد المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية العاملة في أكثر من 60 دولة في القارات الخمس يقارب نحو 300 مؤسسة ومصرف إسلامي ويتركز 40% منها في الدول العربية وتحديداً في دول الخليج العربي .

المؤشرات المالية لأول مئة مصرف عربي حسب مؤشر الحجم

(إجمالي الموجودات)

(مليار دولار)

	2007	2006	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	1281,9	990,6	%29
إجمالي الودائع	813,5	624,7	%30
إجمالي القروض والتسليفات	635,7	467,7	%36
إجمالي حقوق مساهميها	135,5	104,6	%30
الأرباح الصافية	25,6	23,3	%10

*** المصدر : اتحاد المصارف العربية**

وقد تصدر بنك الامارات دبي الوطني قائمة أكبر مئة مصرف عربي وفق معيار الموجودات لعام 2007 بمبلغ 69,2 مليار دولار .

وحققت مصارف الدول العربية نجاحاً جديداً على الصعيد الدولي وذلك بوجود 80 مصرفاً عربياً على قائمة أكبر ألف بنك في العالم حسب مجلة (ذي بانكر) مرتبة حسب معيار رأس المال الأساسي وقد تضمنت القائمة :

17 مصرف إماراتي

11 مصرف سعودي

10 مصارف بحرينية

8 مصارف كويتية

6 مصارف قطرية

3 مصارف عمانية

8 مصارف لبنانية

5 مصارف أردنية

28

4 مصارف مصرية

3	مصارف مغربية
3	مصارف تونسية
1	مصرف سوري
1	مصرف جزائري

الأزمة المالية العالمية والتحديات أمام القطاع المصرفي العربي

لعل من أهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العربي نتيجة للأزمة المالية العالمية ما يلي :

1 - إنهاء التحضيرات اللازمة للالتزام بتطبيق بازل 2 في مطلع 2008 كما هو مخطط من لجنة بازل للرقابة المصرفية وكما هو معلوم فإن هذا التطبيق يتطلب تطوراً أساسياً في أنظمة إدارة المخاطر ، وتعزيز الحوكمة المؤسسية الداخلية ، وتطوير سياسات إدارة رأس المال ، وتنقية محافظ الائتمان والموجودات ، والحصول على تصنيفات ائ تمانية عالية لتجنب احداث زيادات كبيرة في رأس المال لتغطية المخاطر الجديدة .

2 - أهمية مواصلة المصارف العربية تطوير إمكاناتها وخبراتها على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

3 - بناء تحالفات استراتيجية بين المصارف العربية وبينها وبين مؤسسات مصرفية ومالية محلية أو عالمية أو دولية.

4 - تنقية المحافظ الائتمانية للمصارف العربية من الديون الرديئة وتفعيل الحاجة إلى المخصصات المرتبطة بها .

5 - إيجاد الفرص الاستثمارية الجدية وذات الجدوى للفوائض المالية العربية التي انتجتها الفورة النفطية خلال السنوات الأخيرة .

أنشطة الجمعية
خلال عام 2008

- **الجمعية العمومية**

عقدت الجمعية العمومية لجمعية مصارف الامارات اجتماعها السنوي العادي يوم الأربعاء الموافق 2008/4/2، وتم توزيع محضر الاجتماع على كافة المصارف الأعضاء طي كتابنا رقم210 /2008 تاريخ 2008/4/12 .

هذا وقد تم خلال الاجتماع المذكور إعادة انتخاب أعضاء مجلس ادارة الجمعية لعامي 2008 – 2009 بالتزكية والاجماع وذلك على النحو التالي :

بنك المشرق	:	ويمثله السيد عبدالله بن أحمد الغرير
بنك دبي التجاري	:	ويمثله معالي أحمد حميد الطاير
بنك الاستثمار	:	ويمثله معالي خلفان محمد الرومي
بنك أبوظبي التجاري	:	ويمثله السيد راشد حميد المزروعي
بنك الامارات الدولي	:	ويمثله السيد أنيس عبدالله الجلاف
بنك أبوظبي الوطني	:	ويمثله السيد عبدالله محمد غباش
بنك رأس الخيمة الوطني	:	ويمثله السيد عبدالعزيز عبدالله الزعابي

وعملا بأحكام المادة (28) من النظام الأساسي لجمعية مصارف الإمارات ، فقد عقد مجلس الادارة اجتماعاً خاصاً عقب انتهاء اجتماع الجمعية العمومية ، تم خلاله اعادة انتخاب السيد عبدالله بن أحمد الغرير رئيساً لمجلس الادارة ، ومعالي أحمد حميد الطاير نائباً لرئيس مجلس الادارة ، والسيد عبدالله محمد غباش عضو مجلس الادارة رئيساً للجنة الفنية .

- **مجلس إدارة الجمعية :**

عقد مجلس ادارة الجمعية عدة اجتماعات خلال العام ، منها ثلاث اجتماعات دورية ، وكذلك حضور الجمعية العمومية ، بالاضافة ال ى اجتماعات اخرى مع جهات رسمية معنية . والى جانب متابعة سير العمل في الجمعية ولجانها ، فقد اتسمت معظم الاجتماعات بمناقشة ومتابعة المستجدات ، وتداعيات الأزمة المالية العالمية منذ أن لاحت بوادرها بظهور أزمة الرهن العقاري الأمريكي ، والتأثيرات المباشرة و/أو المتوقعة وسبل معالجتها ومواجهتها . وقد عبر مجلس ادارة الجمعية عن تقديره وشكره للاجراءات التي سارعت باتخاذها حكومة دولة الامارات العربية المتحدة والمصرف المركزي لجهة دعم القطاع المصرفي وتأمين التسهيلات المالية للمصارف لاستخدامها عند الحاجة، لتمكينها من تجاوز ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الحالية ، وتذليل أية عقبات طارئة وتوابعها ، وبما يمكن مصارفنا من تخطيها ومواصلة مسيرتها لتأدية دورها كداعم أساسي لكافة القطاعات الاخرى في الدولة ، والحفاظ على ما حققه قطاعنا المصرفي من مستوى متقدم ومتميز .

هذا وقد عقد مجلس ادارة الجمعية الاجتماعات التالية :

- **صندوق النقد العربي بتاريخ 2008/1/30 :**

خلال الاجتماع مع سعادة الدكتور جاسم المناعي المدير العام /رئيس مجلس ادارة الصندوق والمستشارين في الصندوق ، تم الاتفاق على ضرورة العمل لايجاد الآليات التي تخدم مصالح قطاعنا المصرفي وعملائه على مستوى الوطن العربي الكبير ، ومتابعة هذه الآليات وتطويرها وتنويعها لمواجهة أية مستجدات تستوجبها وتتطلبها احتياجاتنا وإزالة أية عوائق تحول دون تحقيقها ، مع الحرص على مواصلة التزامنا بالمعايير الدولية والعمل بها .

وتم الاتفاق على اعداد د راسة لمشروع انشاء آلية اقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات البينية العربية ومشاركة جمعية مصارف الامارات في فريق الدراسة .

- **مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي :**

تم عقد اجتماع مع معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي وسعادة محمد على ب ن زايد الفلاسي نائب المحافظ والمسؤولين بتاريخ 2008/3/18 واجتماع آخر بتاريخ 2008/12/14 ، والى جانب المتابعة وحرص الطرفين على أهمية التواصل وتبادل وجهات النظر ، فقد عرض معالي المحافظ ، الملامح الرئيسية في أجندة المصرف المركزي ضمن استراتيجية الحكومة الاتحادية ، وما تضمنته من أهداف وتوصيات ، ركزت على تحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية الاتحادية لتتلائم مع النمو الاقتصادي الحالي والمتوقع وتعزيز القدرة على تنفيذها .

- **وزارة العدل :**

تم عقد اجتماع مع معالي الدكتور هادف بن جوعان الظاهري بتاريخ 2008/4/21 للتهنئة بمناسبة تعيينه وزيراً للعدل ، ومتابعة المواضيع التي سبق بحثها ومناقشتها من قبل اللجنة المشتركة المشكلة من الوزارة والمصرف المركزي وجمعية مصارف الامارات ، وقد تم اصدار التوجيهات اللازمة بخصوصها ، خاصة وأنها تأتي انسجاماً مع ما تضمنته استراتيجية الحكومة الاتحا دية ، لجهة تحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية الاتحادية.

- **لجان الجمعية :**

تابع مجلس ادارة الجمعية توصيات كل من اللجنة الفنية ولجنة الاستشارات القانونية واتخذ التوصيات اللازمة بشأنها ورفعها الى الجهات المعنية ومتابعتها .

- **لجنة ادارة المخاطر :**

تم تشكيل " لجنة ادارة المخاطر " حيث ضمت ممثلين عن 26 بنك منهم (18 بنك وطني و 8 بنوك أجنبية) من العاملين في الدولة ، بالاضافة الى موافقة المصرف المركزي مشكوراً على انتداب مسؤول مجموعة العمل لتطبيق وفاق بازل 2 في المصرف المركزي لهذه اللجنة .

وقد اتفق أعضاء اللجنة على تشكيل مجموعات عمل من بينهم لتغطية المواضيع التالية ، على أن ترفع كل مجموعة تقريرها الى اللجنة لدراسة تلك التقارير في اجتماعاتها :

1- Real Estate & Legal — 1- التمويل العقاري والشؤون القانونية

2- Lending Against Shares — 2- الاقراض مقابل الأسهم والأوراق المالية

3- IRB and Data Issues — 3-الأساليب المتقدمة في بازل

4- Retail Sector — 4 - قطاع الاقراض للأفراد

- **لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي :**

أعرب مجلس ادارة الجمعية عن تقديره لجهود اللجنة وشكره لتجاوب البنوك العاملة في الدولة للسعي لاستقطاب العديد من الخريجين من المواطنين والحاقهم بالعمل المصرفي ، مع تدريبهم وتأهيلهم لكافة المستويات الوظيفية .

وقد أظهرت احصائيات اللجنة كما أسلفنا ، بأن عدد الموظفين المواطنين في القطاع المصرفي قد ازداد خلال عام 2008 بما مجموعه 1242 موظف وموظفة حيث أصبح عدد الموظفين المواطنين بنهاية العام 11808 مقابل 10566 بنهاية عام 2007 أي بزيادة بلغت 11,7% .

ومن المعلوم أن لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي يترأسها معالي أحمد حميد الطاير ، وتشارك جمعية مصارف الإمارات في عضويتها ممثلة بمعالي خلفان محمد الرومي عضو مجلس ادارة الجمعية .

- **القروض الشخصية :**

بناء على دعوة من الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي ، فقد شاركت الجمعية في اجتماع اللجنة المؤقتة المشكلَة في المجلس حول " ظاهرة القروض الشخصية " بحضور ممثلين عن المصرف المركزي وذلك بتاريخ 2008/3/13 .

وفي أعقاب الاجتماع المذكور أصدر المصرف المركزي التعميم رق م 2008/1701 بتاريخ 2008/4/1 مرفقاً به مسودة اشعار لنظام جديد للقروض الشخصية

الاستهلاكية – تعديلاً لمضمون التعميم السابق بهذا الخصوص رقم 93/12 المؤرخ في 1993/2/23 – طالباً من البنوك ابداء تعليقاتها واقتراحاتها على هذه المسودة . ونأمل أن يصار الى اقرار النظام الجديد واصداره في أقرب وقت .

- **الحسابات غير المتحركة Dormant Accounts :**

بهدف التأكد أن جميع البنوك تطبق اجراءات موحدة بخصوص الحسابات غير المتحركة ، فقد أصدر المصرف المركزي التعميم رقم 2008/1732 تاريخ 2008/4/8 مرفقاً به نظام مقترح لهذا الغرض طالباً من البنوك ابداء تعليقاتها بشأنه .

ونأمل أن يصار الى اقرار النظام الجديد واصداره في أقرب وقت .

- **المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2009 :**

استقبل سعادة عبدالله بن أحمد الغرير رئيس مجلس ادارة الجمعي ة الدكتور فؤاد شاكر– الأمين العام لاتحاد المصارف العربية يرافقه السيد وسام فتوح – الأمين العام المساعد ، حيث تم استعراض أوجه التعاون المشترك بين الجمعية والاتحاد وسبل دعمها وتطويرها مع التأكيد على أهمية التواصل بين الاتحاد وسائر الجمعيات المصرفية في الوطن العربي سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة في دعم الروابط وتوثيق أواصر التعاون بين المصارف العربية وابراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة. كما اطلع السيد الغرير على برامج اتحاد المصارف العربية وأنشطته والاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر المصرفي العربي المقبل للاتحاد في دولة الامارات العربية المتحدة – والذي تقرر لاحقاً عقده في دبي يومي 19و20 نيسان/ابريل 2009 – وكذلك اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد العام الحالي حيث رحب السيد الغرير بعقد مثل هذه اللقاءات العربية على أرض الدولة.

وقد حضر اللقاء كل من السيد راشد حميد المزروعي عضو مجلس ادارة الجمعية والسيد فتحي محمود سكيك المدير العام للجمعية .

إصدارات الجمعية:

1 -الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة :

كما وفي السنوات الماضية فقد أصدرت الجمعية العد د الحادي والعشرون من اصدارها السنوي عن الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة للعامين (2006-2007) 0

2- مجموعة الأحكام القضائية في القضايا المصرفية :

أصدرت الجمعية الملحق الثاني عشر/2008 لهذه المجموعة والتي دأبت الجمعية على تجميعها وتوزيعها سنوياً اعتباراً من عام 1996، وجمعية مصارف الامارات حريصة على اضافة اية أحكام جديدة لها أهميتها في العمل المصرفي .

3- نشرة سويفت :

كما والاصدارت المذكورة أعلاه فإن الجمعية حريصة على مواصلة نشر المعلومات التي تهم المصارف التي تتعامل مع سويفت وذلك من خلال اصدار نشرتها ربع السنوية عن خدمات سويفت في دولة الامارات العربية المتحدة ومقارنتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وجدير بالذكر أن عدد المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل من خلال سويفت في دولة الامارات العربية المتحدة قد فاق عددها الثمانين بنكاً ومؤسسة مالية ، مما زاد حجم الرسائل الصادرة والواردة لدولة الامارات مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي ، وكما يتضح من الكشوفات التالية :

كشف مقارنة للرسائل المنفذة خلال عامي (2007-2008):

الرسائل الصادرة				
	Growth	2008	2007	
Total GCC	%25. 31	**41,933,399**	**33,461,497**	اجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
Total UAE	%30.07	**16,033,568**	**12,325,943**	دولة الامارات العربية المتحدة
Total Percentage		%38.23	% 36.83	النسبة المئوية

الرسائل الواردة				
	Growth	2008	2007	
Total GCC	%21.88	**27,586,074**	**22,633,012**	اجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
Total UAE	%24.68	**14,435,304**	**11,577,500**	دولة الامارات العربية المتحدة
Total Percentage		%52.32	% 51.15	النسبة المئوية

كان هذا تقريرنا السنوي لعام 2008 ، والذي حاولنا فيه تغطية واستعراض أهم أنشطة الجمعية خلال العام ، وكذلك أهم التطورات الاقتصادية العامة في دولة الامارات العربية المتحدة والدول العربية ، مع تسليط الضوء على القطاع المصرفي في الدولة والقطاع المصرفي العربي ، في عام شهد أزمة مالية عالمية كبرى رمت بآثا رها وافرازاتها على كافة أنحاء العالم تاركة الجميع أمام تحديات تستوجب جهوداً جبارة لمواجهتها والحد من تداعياتها حتى تعود المسيرة لطبيعتها .

راجين أن نكون قد وفقنا في هذا العرض ، مع تطلعنا دائماً لملاحظاتكم وتوجيهاتكم ، شاكرين لكم حسن تعاونكم والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

2009/4/21 **جمعية مصارف الامارات**